



أخلاقيات مهنة الطب

وحدة ضمان الجودة

طب الفيوم – جامعة الفيوم

2022

أخلاقيات مهنة الطب

إن مهنة الطب مهنة إنسانية وأخلاقية وعلمية وقد تميزت بين المهن بنقاليد كريمة وميثاق شرف وقسم جرى العرف على أن يؤديه الطبيب قبل أن يبدأ مزاولة المهنة. ومهنة الطب تستلزم منمن يزاولها صفات ومواهب خاصة هي الشفقة والرحمة والرفق بالغير والنزاهة وحب التضحية لخير المجتمع هذا فضلا عن الكفاءة وصفاء الذهن وقوة الملاحظة. ومزاولة هذه المهنة ليس مقصورا فقط على ما يتوده الطبيب معرفة بخصائص الجسم البشري ولكن العمل من خلال واجبات وآداب على الطبيب مراعاتها والإلمام بها وبالنواحي القانونية التي تحكم مزاولة المهنة.

لائحة آداب المهنة

الصادرة من النقابة العامة لأطباء مصر

الصادرة بقرار وزير الصحة

مقدمة

إدراكاً من النقابة العامة لأطباء مصر بأن مهنة الطب مهنة إنسانية و أخلاقية و تقوم أساساً على العلم و تحتم على من يمارسها أن يكون ملماً بها و مدرباً تدريباً كافياً على ممارستها و أن يحترم الشخصية الإنسانية في جميع الظروف و الأحوال، و تأكيداً على أن كل عمل طبى يستهدف مصلحة المريض المطلقة و أن تكون له ضرورة تبرره، و إيماناً بأن الرعاية الصحية هي أحد حقوق الإنسان الأساسية التي يعمل المجتمع على الوفاء بها تجاه جميع أبناءه، و بناءً على قرار مجلس النقابة والجمعية العمومية لأطباء مصر صدرت هذه اللائحة بقرار رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٠٣ في ٢٠٠٣/٩/٥ من السيد الأستاذ الدكتور / وزير الصحة و السكان.

تعديلاً للائحة السابقة الصادرة عام ١٩٧٤ م.

الباب الأول

قسم الأطباء

مادة (١)

يجب على كل طبيب قبل مزاولته المهنة أن يؤدى القسم التالي أمام نقيب الأطباء أو من ينوب عنه:

((اقسم بالله العظيم أن أرافق الله في مهنتي، وأن أصون حياة الإنسان في كافة أدوارها في كل الظروف والأحوال باذلا وسعى في استنقاذها من الهاك والمرض والألم والقلق، وأن أحفظ للناس كرامتهم واستر عورتهم واكتم سرهم، وان أكون على الدوام من وسائل رحمة الله باذلا رعايتي الطبية للفريب والبعيد، للصالح والخاطئ والصديق والعدو، وان أثابر على طلب العلم أسرحه لنفع الإنسان لا لآذاه، وان أوفر من علمي واعلم من يصغرني، وأكون أخا لكل زميل في المهنة الطيبة متعاونين على البر والتقوى، وان تكون حياتي مصداق إيمانى فى سرى وعلانيتى نقية مما يشينها تجاه الله ورسله والمؤمنين، والله على ما أقول شهيد).

الباب الثاني واجبات الطبيب

أولاً : واجبات الطبيب نحو المجتمع :

مادة (٢)

يلتزم الطبيب في موقع عمله الوظيفي أو الخاص بأن يكون عمله خالصاً لمرضاة الله وخدمة المجتمع الذي يعيش فيه بكل إمكاناته وطاقاته في ظروف السلم وال الحرب وفي جميع الأحوال.

مادة (٣)

على الطبيب أن يكون قدوة حسنة في المجتمع بالالتزام بالمبادئ والمثل العليا ، أميناً على حقوق المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية الواجبة ، منزهاً عن الاستغلال بجميع صوره لمرضاه أو زملائه أو تلاميذه .

مادة (٤)

على الطبيب أن يسهم في دراسة سبل حل المشكلات الصحية للمجتمع وأن يدعم دور النقابة في دعم وتطوير السياسة الصحية والارتقاء بها للصالح العام وأن يكون متعاوناً مع أجهزة الدولة المعنية فيما يطلب من بيانات لازمة لوضع السياسات والخطط الصحية .

مادة (٥)

على الطبيب أن يبلغ السلطات الصحية المختصة عند الاشتباه في مرض وبائي حتى تتخذ الإجراءات الوقائية لحماية المجتمع.

ثانياً: واجبات الطبيب نحو المهنة

مادة (٦)

على الطبيب أن يراعي الأمانة والدقة في جميع تصرفاته وأن يتلزم السلوك القويم وأن يحافظ على كرامته وكرامة المهنة مما يشينها وفقاً لما ورد في قسم الأطباء وفي لائحة آداب المهنة.

مادة (٧)

لا يجوز للطبيب أن يحرر تقريراً طبياً أو يدلّى بشهاده بعيداً عن تخصصه أو مخالفة الواقع الذي توصل إليه من خلال فحصه الشخصي للمريض.

مادة (٨)

لا يجوز للطبيب أن يأتي عملاً من الأعمال الآتية :
أ. الاستعانة بالوسطاء في مزاولة المهنة سواء كان ذلك بأجر أو بدون أجر.

ب. السماح باستعمال اسمه في ترويج الأدوية أو العقاقير أو مختلف أنواع العلاج أو لأي أغراض تجارية على أي صورة من الصور.

ج. طلب أو قبول مكافأة أو أجر من أي نوع كان نظير التعهد أو القيام بوصف أدوية أو أجهزة معينة للمرضى أو إرسالهم إلى مستشفى أو نصيحة علاجي أو دور للتمريض أو صيدلية أو أي مكان محدد لإجراء الفحوص والتحاليل الطبية أو لبيع المستلزمات أو المعدات الطبية.

د. القيام بإجراء استشارات طبية في مجال تجارية أو ملحقاتها مما هو معد لبيع الأدوية أو الأجهزة أو التجهيزات الطبية سواء كان ذلك بالمجان أو نظير مرتب أو مكافأة.

هـ. القيام باستشارات طبية من خلال شركات الاتصالات.
و. القيام ببيع أي أدوية أو وصفات أو أجهزة أو مستلزمات طبية في عيادته – أو أثناء ممارسته للمهنة – بغرض الإتجار.

ز. أن يتقاسم أجره مع أي من زملائه إلا إذا أشترك معه في العلاج فعلاً . أو أن يعمل وسيطاً لطبيب آخر أو مستشفى بأي صورة من الصور.

مادة (٩)

لا يجوز للطبيب تطبيق طريقة جديدة للتشخيص أو العلاج إذا لم يكن قد اكتمل اختبارها بالأسلوب العلمي والأخلاقي السليم ونشرت في المجالس الطبية المعتمدة وثبتت صلحيتها وتم الترخيص بها من الجهات الصحية المختصة. كما لا يجوز له أيضاً أن ينسب لنفسه دون وجه حق أي كشف علمي أو يدعى انفراده به.

مادة (١٠)

لا يجوز للطبيب أن يقوم بالداعية لنفسه على أية صورة من الصور سواء كان ذلك بطريق النشر أو الإذاعة المسموعة أو المرئية أو عبر وسائل الانترنت أو أي طريقة أخرى من طرق الإعلان.

مادة (١١)

يجوز للطبيب عند فتح عيادة أو نقلها أن يعلن عن ذلك بالصحف في حدود ثلاثة مرات كما يجوز له إذا غاب عن عيادته أكثر من أسبوعين أن ينشر إعلانين أحدهما قبل غيابه والثاني بعد عودته.

مادة (١٢)

يجب على الطبيب أن يتلزم في اللافتة والمطبوعات والتذكرة الطبية وما في حكمها بالتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

مادة (١٣)

لا يجوز للطبيب أن يستغل وظيفته بقصد تحقيق منفعة شخصية أو الحصول على كسب مادي من المريض، كما لا يجوز له أن يتناقضى من المريض أبداً عن عمل يدخل فى اختصاص وظيفته الأصلية التى يؤجر عليها.

مادة (١٤)

على الطبيب أن يقتصر كل مناسبة ل القيام بالتحقيق الصحى لمريضه وتعريفه بأهميات الحياة الصحية وأن يحرص على التعليم والتدريب الطبى بشكل دائم ومستمر وأن يحافظ على كفاءته العلمية والمهارية المؤهلة لممارسة المهنة.

مادة (١٥)

لا يجوز للطبيب الجزم بتشخيص مرض أو التوصية بعلاج من خلال بيانات شفهية أو كتابية أو مرتئية دون مناظرة المريض وفحصه شخصياً.

مادة (١٦)

يجوز للطبيب الاشتراك في حلقات تبادل الرأي العلمي التي يكون أطرافها أطباء متخصصين كما يجوز له المشاركة في نقل معلومات طبية من زميل لآخر سواء كانت كتابة أو عبر وسائل الاتصال الأخرى.

مادة (١٧)

إذا تم الاتصال أو الاستشارة بين طبيب وطبيب آخر بخصوص أي علاج أو تشخيص لمريض تكون المسئولية الكاملة على الطبيب الذي يباشر المريض في العلاج والتشخيص.

مادة (١٨)

يجب على الطبيب التناهى عن إبداء أي نصيحة أو رأي طبي أو علمي كتابة أو شفاهة عند مناقشة أمر ينبع عليه مصلحة شخصية أو يعود عليه بنفع مادي خارج إطار ممارسته للمهنة الطبية.

مادة (١٩)

عند مخاطبة الجمهور في الموضوعات الطبية عبر وسائل الإعلام يتلزم الطبيب بالقواعد الآتية:

- أ. تجنب ذكر مكان عمله وطرق الاتصال به والإشادة بخبراته أو إنجازاته العلمية، ويكتفى فقط بذكر صفتة المهنية ومجال تخصصه.
- ب. أن تكون المخاطبة باسلوب مبسط يلائم المستمع أو المشاهد غير المتخصص.

ج. تجنب ذكر الآراء العلمية غير المؤكدة أو غير المقطوع بصحتها، أو تناول الموضوعات المختلف عليها والتى يكون مناقشتها فقط في الجلسات العلمية الخاصة غير الموجهة لل العامة.

ثالثاً: واجبات الطبيب نحو المرضى :

مادة (٢٠)

على الطبيب أن يبذل كل ما فى وسعه لعلاج مرضاه وأن يعمل على تخفيف آلامهم وأن يحسن معاملتهم وأن يساوى بينهم في الرعاية دون تمييز.

مادة (٢١)

على الطبيب أن يوفر لمريضه المعلومات المتعلقة بحالته المرضية بطريقة مبسطة ومفهومة، ويجوز للطبيب لأسباب إنسانية عدم اطلاع ا لمريض على عواقب المرض الخطيرة وفي هذه الحالة عليه أن ينهى إلى أهل المريض بطريقة إنسانية لائقـة خطورة المرض وعواقبـه الخطـيرـة إلا إذا أبدى المريض رغبـةـ في عدم اطلاـعـ أحدـ علىـ حالـتـهـ أوـ حـدـدـ أـشـخـاصـاـ معـيـنـينـ لاـطـلاـعـهـمـ عـلـيـهاـ وـلـمـ تـكـنـ هـنـاكـ خـطـورـةـ عـلـىـ مـنـ حـوـلـهـ.

مادة (٢٢)

على الطبيب أن يتلزم بحدود مهاراتـهـ المهـنيةـ وـأـنـ يـسـتعـينـ بـخـبـرـةـ منـ هـمـ أـكـفـاـ مـنـ الـأـطـبـاءـ فـيـ مـنـاظـرـةـ وـعـلـاجـ مـرـيـضـهـ عـنـ اللـزـومـ.

مادة (٢٣)

- على الطبيب أن يراعى ما يلى :
- أ. عدم المغالاة فى تقدير أتعابه و أن يقدر حالة المريض المالية والاجتماعية.
 - ب. أن يتلزم بالأدوية الضرورية مع مراعاة أن تكون الأولوية للدواء الوطنى والأقل سعراً بشرط الفاعلية والأمان.
 - ج. أن يقتصر على طلب التحاليل المعملية أو وسائل التشخيص الضرورية

مادة (٢٤)

فى الحالات غير العاجلة يجوز للطبيب الاعتذار عن علاج أى مريض ابتداءً أو فى أى مرحلة لأسباب شخصية أو متعلقة بالمهنة، اما في الحالات العاجلة فلا يجوز للطبيب الاعتذار .

مادة (٢٥)

لا يجوز للطبيب المتخصص رفض علاج مريض اذا استدعاه لذلك الطبيب الممارس العام ولم يتيسر وجود متخصص غيره.

مادة (٢٦)

إذا ما كف طبيب عن علاج أحد مرضاه لأى سبب من الأسباب فيجب عليه أن يدلل للطبيب الذي يحل محله بالمعلومات الصحيحة التي يعتقد أنها لازمة لاستمرار العلاج كتابة أو شفاهة.

مادة (٢٧)

على الطبيب أن يتبه المريض ومرافقه إلى اتخاذ أسباب الوقاية ويرشدهم إليها ويحذرهم مما يمكن أن يترتب على عدم مراعاتها، ويجوز له طلب توقيعهم على إقرار كتابي منهم بمعرفتهم بذلك في بعض الحالات التي تستدعي ذلك.

مادة (٢٨)

لا يجوز للطبيب إجراء الفحص الطبي للمريض أو علاجه دون موافقة (مبنية على المعرفة) من المريض أو من ينوب عنه قانوناً إذا لم يكن المريض أهلاً لذلك، ويعتبر ذهاب الطبيب إلى المريض في مكان عمله موافقة ضمنية على ذلك، وفي حالات التدخل الجراحي أو شبه الجراحي يلزم الحصول على موافقة (مبنية على المعرفة) من المريض أو من ينوب عنه قانوناً كتابة إلا في دواعي إنقاذ الحياة. وعلى الطبيب الذي يدعى لعيادة قاصر أو ناقص الأهلية أو مريض فقد الوعي في حالة خطرة أن يبذل ما في متناوله يديه لإنقاذه ولو تعذر عليه الحصول في الوقت المناسب على الموافقة (المبنية على المعرفة) من وليه أو الوصي أو القائم عليه. كما يجب عليه إلا يتتحقق عن علاجه إلا إذا زال الخطر أو إذا عهد بالمريض إلى طبيب آخر.

مادة (٢٩)

لا يجوز للطبيب إجراء عملية الإجهاض إلا لدواعي طبية تهدد صحة الأم ويكون ذلك بشهادة كتابية من طبيبين متخصصين، وفي الحالات العاجلة التي تتم فيها العملية لدواعي إنقاذ الحياة يجب على الطبيب المعالج تحrir تقرير مفصل عن الحالة يرفق بتذكرة العلاج .

مادة (٣٠)

لا يجوز للطبيب إفشاء أسرار مريضه التي اطلع عليها بحكم مهنته إلا إذا كان ذلك بناء على قرار قضائي أو في حالة إمكان وقوع ضرر جسيم ومتيقن يصيب الغير أو في الحالات الأخرى يحددها القانون .

مادة (٣١)

لا يجوز للطبيب استغلال صلته بالمريض وعائلته لأغراض تتنافى مع كرامة المهنة.

مادة (٣٢)

إذا توفي المريض داخل المنشأة الطبية الخاصة يقوم الطبيب المسئول بإبلاغ الجهات المختصة باعتباره مبلغاً عن الوفاة.

مادة (٣٣)

يجب على الطبيب إبلاغ الجهات المختصة عن الإصابات و الحوادث ذات الشبهة الجنائية مثل حالات الإصابة بأعيرة نارية أو جروح نافذة أو قطعية أو غيرها مع كتابة تقرير طبى مفصل عن الحالة وقت عرضها عليه ويمكن للطبيب دعوة زميل آخر للمشاركة فى مناظرة الحالة وكتابه التقرير.

مادة (٣٤)

للطبيب إبلاغ النيابة العامة عن أى اعتداء يقع عليه بسبب أداء مهنته وفي ذات الوقت عليه إبلاغ نقابته الفرعية في أقرب فرصة حتى يمكن لها التدخل فى الأمر متضامنة مع الطبيب.

مادة (٣٥)

على الطبيب المكلف بالرعاية الطبية للمقيدة حرি�تهم أن يوفر لهم رعاية صحية من نفس النوعية والمستوى المتاحين لغير المقيدة حرি�تهم. ويحظر عليه القيام بطريقة إيجابية أو سلبية بأية أفعال تشكل مشاركة في عمليات التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو الإنسانية أو التواطؤ أو التحرير على هذه الأفعال، وكذلك يحظر عليه استخدام معلوماته ومهاراته المهنية للمساعدة في استجواب المقيدة حرি�تهم على نحو يضر بالصحة أو الحالة البدنية أو العقلية لهم، أو المشاركة في أي إجراء لتقييد حركة المقيد حرি�تهم إلا إذا تقرر ذلك وفقاً لمعايير طبية محضة لحماية الصحة البدنية أو العقلية للمقيدة حرি�تهم.

مادة (٣٦)

يحظر على الطبيب إهار الحياة بدعوى الشفقة أو الرحمة.

رابعاً: واجبات الطبيب نحو الزملاء

مادة (٣٧)

على الطبيب تسوية أي خلاف قد ينشأ بينه وبين أحد زملائه بسبب المهمة بالطرق الودية فإذا لم يسو الخلاف يبلغ الأمر إلى مجلس النقابة الفرعية المختصة للفصل فيه بقرار يصدر من مجلس النقابة الفرعية ، وفي حالة تظلم أحد الطرفين من القرار يعرض الأمر على مجلس النقابة العامة.

مادة (٣٨)

لا يجوز للطبيب أن يسعى لمزاحمة زميل له بطريقة غير كريمة في أي عمل متعلق بالمهنة أو علاج مريض.

مادة (٣٩)

لا يجوز للطبيب أن يقلل من قدرات زملائه وإذا كان هناك ما يستدعي انتقاد زميل له مهنياً فيكون ذلك أمام لجنة علمية محيدة.

مادة (٤٠)

إذا حل طبيب محل زميل له في عيادته بصفة مؤقتة، فعليه ألا يحاول استغلال هذا الوضع لصالحه الشخصى كما يجب عليه إبلاغ المريض قبل بدء الفحص بصفته وأنه يحل محل الطبيب صاحب العيادة بصفة مؤقتة.

مادة (٤١)

إذا دعى طبيب لعيادة مريض يتولى علاجه طبيب آخر استحالات دعوته فعليه أن يترك اتمام العلاج لزميله بمجرد عودته وأن يبلغه بما أتخذه من إجراءات ما لم ير المريض أو أهله استمراره في العلاج.

مادة (٤٢)

في حالة إشراك أكثر من طبيب في علاج مريض :

- أ. لا يجوز للطبيب فحص أو علاج مريض يعالجه زميل له في مستشفى إلا إذا استدعاه لذلك الطبيب المعالج أو إدارة المستشفى.

ب. يجوز للمريض أو أهله دعوة طبيب آخر أو أكثر على سبيل الاستشارة بعد إعلام الطبيب المعالج ويجوز للطبيب الاعتذار عن استمرار علاج الحالة اذا أصر المريض أو أهله على استشارة من لا يقبله بدون ابداء الأسباب.

ج. إذا رفض الطبيب المعالج القيام بعلاج المريض وفقا لما قرره الأطباء المستشارون فيجوز له أن ينسحب تاركا مباشرة علاجه لأحد هؤلاء الأطباء المستشارين .

الباب الثالث

التدخلات الطبية ذات الطبيعة الخاصة

أولاً : إجراء تصحيح الجنس

مادة (٤٣) :

يحظر على الطبيب إجراء عمليات تغيير الجنس أما بالنسبة لعمليات تصحيح الجنس فإنه يتشرط موافقة اللجنة المختصة بالنقابة و تتم عمليات التصحيح بعد إجراء التحليلات الهرمونية و فحص الخريطة الكروموزومية وبعد قضاء فترة العلاج النفسي والهرموني المصاحب لمدة لا تقل عن عامين.

ثانياً : عمليات الإخصاب المساعد

مادة (٤٤) :

تخضع عمليات الإخصاب المساعد لبويضة الزوجة من نطفة الزوج داخل جسم الزوجة أو خارجه (تقنيات الإخصاب المعنوى أو الحقن المجهرى) للضوابط الأخلاقية التي تستهدف المحافظة على النسل البشري و علاج العقم ، مع الحرص على نقاء الأنساب وعلى المعايير القانونية الصادرة من الجهات المختصة.

مادة (٤٥) :

لا يجوز إجراء عمليات الإخصاب المساعد داخل أو خارج جسم الزوجة إلا باستخدام نطفة زوجها حال قيام العلاقة الزوجية الشرعية بينهما.

كما لا يجوز نقل بويضات مخصبة لزرعها في أرحام نساء غير الأمهات
الशريعت لهذه البويضات.

مادة (٤٦)

لا يجوز إنشاء بنوك للبويضات أو الحيوانات المنوية أو الأجنة .

مادة (٤٧)

لا يرخص بممارسة عمليات الإخصاب المساعد إلا في المراكز المجهزة
والمرخص لها بممارسة تلك العمليات .

مادة (٤٨)

يلزم أن يحتفظ المركز بسجل مفصل عن كل حالة به كافة البيانات على
حدة لمدة لا تقل عن عشر سنوات، ويلزم أن يحتوى الملف على العقد والإقرار
من الزوجين .

ثالثاً : عمليات استئصال ونقل الأعضاء والأنسجة البشرية

مادة (٤٩)

تخضع عمليات نقل الأعضاء والأنسجة البشرية للمعايير الأخلاقية و
الضوابط المنصوص عليها في التشريعات و اللوائح المنظمة لذلك .

مادة (٥٠)

على الطبيب قبل اجراء عمليات نقل أعضاء وفقاً للتشريعات المنظمة لذلك أن يبصر المتردع بالعواقب الطبية والأخطار التي قد يتعرض لها نتيجة لعملية النقل وأخذ الإقرارات اللازمة التي تفيد علمه بكافة العواقب في هذا الشأن قبل إجراء العملية .

مادة (٥١)

يحظر الاتجار في الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية والجينات البشرية ولا يجوز بأى حال من الأحوال للطبيب المشاركة في هذه العمليات وإلا تعرض للمساءلة التأديبية .

الباب الرابع

إجراء التجارب والبحوث الطبية على الأدميين

أولاً : أحكام عامة

مادة (٥٢)

يلتزم الطبيب بمراعاة تنفيذ كافة المعايير والضوابط الأخلاقية والقيم الاجتماعية والدينية التي تضعها السلطات المختصة لإجراء البحوث الطبية على الأدميين .

مادة (٥٣)

يحظر على الطبيب إجراء أي تجربة للأدوية والتقنيات على الأدميين قبل إقرارها من الجهات المختصة .

ثانياً : إجراءات يجب اتخاذها قبل إجراء أي بحث على أدميين

مادة (٥٤)

بمراعاة أحكام المادتين السابقتين يلتزم الطبيب الباحث قبل إجراء أي بحث طبي على الأدميين أن تتوافر لديه دراسة وافية عن المخاطر والأعباء التي يتعرض لها الفرد أو الجماعة ومقارنتها بالفوائد المتوقع الحصول عليها من البحث ويقتصر إجراء هذه البحوث على المتخصصين المؤهلين علمياً

لإجراء البحث تحت إشراف مباشر لطبيب على درجة عالية من الكفاءة والشخص وتقع مسؤولية الحماية الصحية للمتطوعين لإجراء البحث على الطبيب المشرف عليه .

مادة (٥٥)

يلتزم الباحث بتعريف المتطوعين تعريفاً كاملاً وبطريقة واضحة بأهداف البحث والطرق البحثية التي ستستخدم في البحث والفوائد المتوقعة منه والمخاطر المحتمل حدوثها ومدى إمكانية تأثيرها على المتطوعين كما يلزم تعریف المتطوعين بمصادر تمويل البحث وهوية الباحث المسؤول وانتهائه المؤسسي ، وتأكيد حق المتطوع في التوقف عن تطوعه لإجراء التجارب والاختبارات أو الانسحاب الكامل من البحث دون أن يلحق به أية عواقب سلبية نتيجة توقفه أو انسحابه .

مادة (٥٦)

يلتزم الطبيب الباحث بالحصول على موافقة كتابية (مبنية على المعرفة) من المتطوع على إجراء البحث عليه ، وأن يتم الحصول على هذه الموافقة بطريقة رسمية وفي حضور شهود إثبات وفي حالة ما إذا كان المتطوع قاصراً أو معافاً أو ناقصاً للأهلية فإنه يلزم الحصول على الموافقة من الوصي الرسمي أو القائم ، ويشترط أن يكون البحث خاصاً بحالته المرضية .

مادة (٥٧)

يلتزم الباحث بإعداد تقرير مفصل وواضح عن أهداف البحث ومبررات إجراؤه على الآدميين ويقدم هذا التقرير إلى الجهة المختصة للحصول على موافقتها على إجراء البحث .

ثالثاً: إجراءات يلزم اتخاذها أثناء وبعد إجراء البحث على الآدميين

مادة (٥٨)

يلزム الباحث بالتوقف فوراً عن إكمال أي تجارب على الآدميين إذا ما ثبت أن المخاطر المصاحبة تفوق الفوائد المتوقعة من البحث كما يلزم ضمان حماية خصوصية الأفراد وسرية النتائج والحفاظ عليها والحد من الآثار السلبية على سلامة المتطوعين الجسدية والعقلية والنفسية.

مادة (٥٩)

يلزム الباحث بالتأكد من توافر كافة الوسائل الوقائية والتشخيصية والعلاجية لكل مريض لإجراء الدراسة.

مادة (٦٠)

يحظر على الباحث إجراء البحوث والممارسات التي تنطوي على شبهة اختلاط الأنساب أو المشاركة فيها بأية صورة ، كما يحظر عليه إجراء أو المشاركة في البحوث الطبية التي تهدف إلى استنساخ الكائن البشري أو المشاركة فيها.

مادة (٦١)

يلزム الطبيب بأخذ التعهد المطلوب من الجهة الممولة للبحث بأن توفر الدواء - الذى يتم تجربته على المرضى وثبت فعاليته- إلى نهاية برنامج العلاج دون مقابل.

الضوابط الأخلاقية للبحوث الطبية

يعتبر التقدم العلمي سمة من سمات الحياة وذلك لمواجهة المشاكل التي تحيق بالانسان خاصة تلك التي تؤثر في صحته أو حياته ومنتوج عنها من إجراء العديد من البحوث الطبية لمواجهتها فكان لزاماً على المجتمع أن تضع الضوابط الأخلاقية لهذه البحوث حتى لا تحرف عن مسارها الصحيح.

أنواع البحث الطبية:

١. بحوث تجريبية تجرى على الإنسان.
٢. بحوث غير تجريبية ولكنها تجرى على البشر مثل الإحصائيات والوبائيات.
٣. بحوث تجريبية تجرى على الحيوانات.
٤. بحوث تجرى خارج جسم الإنسان أو الحيوان كذلك التي تتم على مزارع الأنسجة.
٥. أبحاث على الأجنة.

الأبحاث التي تجرى على الإنسان تشمل الآتي:

١. أبحاث علاجية إكلينيكية:

يلجأ الأطباء إلى هذا النوع من الأبحاث بهدف الوصول إلى علاج للأمراض التي فشلت الأساليب الفنية والمعرفة العلمية المستقرة في علاجها ويطلق عليها "تجربة علاجية" إذا كان أحد مكوناتها تصحيحاً للتشخيص أو الوقاية أو العلاج وتجرى على المرضى.

٢. أبحاث طبية غير علاجية:

- أ. دراسة التغيرات الفسيولوجية والكيمياء الطبية والمرضية التي تحدث في الجسم إستجابة لبعض المؤثرات سواء فизيائية - كيميائية أو نفسية وهي تجرى على الأشخاص الأصحاء أو المرضى.
- ب. دراسة تتعلق بالصحة السلوكية للإنسان في الظروف البيئية المختلفة.

المبادئ الأخلاقية العامة لإجراء الأبحاث الطبية على الإنسان:

وهي تشمل ثلاثة نقاط:

١. احترام حرية الشخص. ٢. المنفعة ٣. العدل والإنصاف

١. احترام حرية الشخص: ضرورة الحصول على رضا الشخص الذي تجري عليه التجربة وإهانته حرية الاختيار للمشاركة، كما له حق التوقف عن الإستمرار في التجربة في أي وقت دون أن يلحق به أي ضرر ولا يمس ذلك العلاقة القائمة بين الطبيب والمريض.
٢. المنفعة: لا تكون هذه التجارب مشروعة إلا إذا كانت لها فوائد تعود على الفرد والمجتمع.
٣. العدالة والإنصاف: لابد من الموازنة بين منافع البحث والأخطار الناشئة عنه بحيث تكون المنفعة المرجوة تفوق الأخطار.

القواعد الأساسية لإجراء التجارب الطبية والعلمية على الإنسان:

١. يجب أن يكون إجراء التجربة على الإنسان وفقاً لمبادئ علمية صحيحة وأن تجرى التجربة بعد الفحوص المعملية والتجارب على الحيوانات لفترة طويلة.
٢. يجب أن يقوم بإجرائها أشخاص مؤهلين علمياً.

٣. يجب على الطبيب أن يكون قادراً على توقع الأخطار المحتملة قبل إجراء التجربة ويعين عليه أن يوقف التجربة إذا كانت الأخطار التي تتكشف له تفوق الفوائد المتوقعة.
٤. يجب إتخاذ كافة الاحتياطات لتقليل نتائج التجربة على التكامل الجسدي والعقلي أو على شخصية الخاضع للتجربة.
- التجارب الطبية الغير علاجية على الإنسان:**
١. يجب أن يكون الخاضعين للتجربة من المتطوعين الأصحاء أو المرضى المصابين بمرض ليس له علاقة بالتجربة.
 ٢. يجب على الطبيب أن يكفل حماية حياة وصحة الخاضع للتجربة.
 ٣. يجب وقف التجربة إذا وجد أن الاستمرار فيها خطر على صحة الفرد الخاضع لها.
 ٤. لا يجب أن يرجح في البحث الطبي فوائد العلم والمجتمع على منفعة الفرد.

شروط شرعية التجارب الطبية والعلمية على الإنسان:

١. طلب الرضا الحر المستثير:
يتعين توافر شرطين لاعتبار الرضا صحيحاً: الرضا احر والرضا المسنير
الرضا الحر المستثير هو تبصير الشخص بطبيعة وأهداف وآثار التجربة بلغة سهلة واضحة تتفق مع ظروف الشخص ومستوى ثقافته وأن يتتجنب المصطلحات الطبية والعلمية. وكالك المدة المتوقعة لإجراء التجربة والمنفعة التي ستعود على الفرد أو المجتمع، والأضرار والمخاطر المحتملة والتي أى مدى ستكون سرية التقارير والمعلومات التي يدلّى بها الشخص.

٢. إحاطة الشخص علماً بأنه حر في قبول أو رفض المشاركة أو عدم إتمامها في أى وقت بدون أى عقاب أو فقد للأمتيازات التي اتفق عليها.
٣. إعطاء الشخص الفرص الكافية للاستفسار عن كل ما يتعلّق بالتجربة.
٤. كقاعدة عامة يستلزم أن يكون الرضا كتابة وموقع من الشخص الخاضع للتجربة ويكتفى أن يكون العدول عنها أو عدم إكمالها شفاهة.
٥. أما إذا كان الشخص من الفقر أو من غير ذوى الأهلية (المرضى عقلياً) يطلب تفویض بالرضا من الآبوين أو الوصى تبعاً للقوانين المحلية لكل وطن.

مسئوليّات اللجنة العلميّة المتخصصة المهنيّة (لجنة أخلاقيات البحث العلمي):

- جميع التجارب التي تجري على الإنسان لابد أن تخضع لموافقة لجنة علمية متخصصة ومستقلة ومعنية، أو أكثر من لجنة حسب طبيعة البحث.
- لابد للباحث أن يحصل على الموافقة من قبل البدء في إجراء التجربة والموافقة تكون مبنية علمياً على النتائج التي حصل عليها الباحث من إجراء التجربة على الحيوانات.
- إذا رأى الطبيب (الباحث) أنه ليس من الضروري طلب الرضا من الشخص المشترك في البحث يجب أن يتضمن بروتوكول التجربة على الأسباب العلمية لهذا ويبلغ بها اللجنة العلمية المستقلة الخاصة.

حقوق الملكية الفكرية

الملكية الفكرية: هي حق إمتلاك شخص ما لاعمال الفكر الإبداعية التي يقوم بتأليفها أو انتاجها.

قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٢٠٠٢/٨٢

١٤٠ مادة

تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم:

١. الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة.
٢. برامج الحاسب الآلي.
٣. قواعد البيانات.
٤. المحاضرات.
٥. المصنفات السمعية والبصرية.

وتشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان مبتكرًا.

١٧١ مادة

يكون للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بدون إذنه باى من الأعمال الآتية:

١. نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لمصنف أو قاعدة بيانات أو برامج حاسب آلي.

٢. نسخ أجزاء قصيرة من المصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيلاً سمعياً أو بصرياً وذلك لأغراض التدريس بهدف الإيضاح أو الشرح وبشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة ولا يتجاوز الغرض منه، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف.

٣. نسخ مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف إذا كان ذلك ضرورياً لأغراض التدريس في منشآت تعليمية وذلك بالشروطين الآتيين:

- أن يكون النسخ لمرة واحدة في أوقات منفصله غير متصله.
- أن يشار إلى اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة.

٤. تصوير نسخة وحيدة من المصنف بواسطة المكتبات التي لا تستهدف الربح - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وذلك في أي من الحالتين الآتيتين:

- أن يكون الغرض من النسخ تلبية طلب شخص طبيعي لاستخدامها في دراسة أو بحث على أن يتم ذلك لمرة واحدة أو على فترات متقارنة.

- أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية أو لتحل النسخة محل نسخة فقدت أو تلفت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام ويتحيل الحصول على بديل لها بشروط معقولة.